

القرار 88 (كيغالي، 2022)

التحالف الرقمي للشراكة من أجل التوصل (P2C) للاتحاد الدولي للاتصالات

إن المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات (كيغالي، 2022)،

إذ يذكّر

- (أ) بالقرار 70/1 للجمعية العامة للأمم المتحدة (UNGA)، بشأن تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030؛
- (ب) بالقرار 135 (المراجع في دبي، 2018) لمؤتمر المندوبين المفوضين، بشأن دور الاتحاد الدولي للاتصالات في التنمية الدائمة والمستدامة للاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT) وتقديم المساعدة التقنية والمشورة للبلدان النامية¹ وتنفيذ المشاريع الوطنية والإقليمية والأقليمية ذات الصلة؛
- (ج) بالقرار 139 (المراجع في دبي، 2018) لمؤتمر المندوبين المفوضين، بشأن استخدام الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل سد الفجوة الرقمية وبناء مجتمع معلومات شامل للجميع؛
- (د) بالقرار 140 (المراجع في دبي، 2018) لمؤتمر المندوبين المفوضين، بشأن دور الاتحاد في تنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات (WSIS) وخطة التنمية المستدامة لعام 2030؛
- (هـ) بالقرار 200 (المراجع في دبي، 2018) لمؤتمر المندوبين المفوضين، بشأن برنامج التوصل في 2030 من أجل التنمية العالمية للاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بما في ذلك النطاق العريض، لصالح التنمية المستدامة؛
- (و) بالقرار 16 (المراجع في بوينس آيرس، 2017) للمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات، بشأن التدابير والإجراءات الخاصة لصالح أقل البلدان نمواً (LDC) والبلدان النامية غير الساحلية (LLDC) والدول الجزرية الصغيرة النامية (SIDS) والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية؛
- (ز) بالقرار 37 (المراجع في كيغالي، 2022) لهذا المؤتمر، بشأن سد الفجوة الرقمية؛

¹ تشمل أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان النامية غير الساحلية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية.

(ح) بالقرار 71 (المراجع في كيغالي، 2022) لهذا المؤتمر، بشأن تعزيز التعاون بين الدول الأعضاء وأعضاء قطاع تنمية الاتصالات بالاتحاد والمنتسبين إليه والهيئات الأكاديمية المنضمة إليه وتطور دور القطاع الخاص في قطاع تنمية الاتصالات بالاتحاد،

وإذ يضع في اعتباره

(أ) أنه في حين أن من المعترف به على نطاق واسع أن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تشكل العمود الفقري للاقتصاد الرقمي السائد اليوم، وأن لديها القدرة على تسريع التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة (SDG)، لا يزال 2,9 مليار شخص غير متصلين بالإنترنت تماماً في 2022، في حين يفترق مئات الملايين الآخرين إلى التوصيلية الميسورة التكلفة والقابلة للنفذ والموثوقة التي من شأنها أن تغير حياتهم بشكل مجدٍ؛

(ب) أن جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19)، سلطت الضوء على أن النفاذ إلى الإنترنت وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT) أمر ضروري، وأن النفاذ إلى الأنظمة الإيكولوجية الرقمية واعتمادها وتحقيق قيمة من خلالها أمر أساسي للأفراد من أجل العمل والتعلم والتجارة والتواصل وتعزيز الاقتصاد الرقمي؛

(ج) أهمية إشراك جميع أصحاب المصلحة في تعبئة الموارد والشراكات والالتزامات لتعزيز التوصيلية الهادفة والتحول الرقمي في المجتمعات التي يصعب توصيلها،

وإذ يلاحظ

(أ) التحالف الرقمي للشراكة من أجل التوصيل (P2C)، وهو تحالف متعدد أصحاب المصلحة، أطلقه الاتحاد بالتعاون الوثيق مع مكتب مبعوث الأمين العام للأمم المتحدة المعني بالتكنولوجيا، وتمشياً مع خارطة الطريق التي وضعها الأمين العام للأمم المتحدة بشأن التعاون الرقمي، لتعزيز التوصيلية الهادفة والتحول الرقمي على الصعيد العالمي، مع التركيز، على سبيل المثال لا الحصر، على المجتمعات التي يصعب توصيلها في أقل البلدان نمواً (LDC) والبلدان النامية غير الساحلية (LLDC) والدول الجزرية الصغيرة النامية (SIDS)؛

(ب) إطار عمل الشراكة من أجل التوصيل الذي وُضع من خلال عملية تشاورية لأصحاب المصلحة المتعددين بما يتماشى مع خطوط عمل القمة العالمية لمجتمع المعلومات وأهداف التنمية المستدامة، واستناداً إلى أربعة مجالات للتركيز هي: النفاذ، والاعتماد، وتحقيق القيمة، وتسريع الاستثمارات،

يقرر أن يكلف الأمين العام ومدير مكتب تنمية الاتصالات

1 بمواصلة متابعة عمل مكتب تنمية الاتصالات عملاً بالقرار 37 (المراجع في كيغالي، 2022) بشأن سد الفجوة الرقمية والقرار 71 (المراجع في كيغالي، 2022)، من خلال تحفيز الجهود المشتركة الملموسة لتسريع التوصيلية وتعبئة الموارد في مجالات التركيز الأربعة من خلال التحالف الرقمي للشراكة من أجل التوصيل ونموذج الشراكة متعدد أصحاب المصلحة الذي يمثلته؛

2 بضمن استمرار مكتب تنمية الاتصالات في الاضطلاع بدور مركزي في هذه المبادرة ورصد الالتزامات والارتباطات وتتبعها بفعالية وتقديم التقارير مع مرور الوقت في ضوء الهدف العام المتمثل في تحقيق التوصيلية الشاملة، بالإضافة إلى الإبقاء على قناة للتواصل الفعال بين أصحاب المصلحة الاستراتيجيين؛

3 بضمن تخصيص الموارد اللازمة في حدود الميزانية للإجراءات المذكورة أعلاه،

يدعو المؤسسات المالية الدولية والوكالات المانحة وكيانات القطاع الخاص

إلى قطع تعهدات والتزامات للشراكة من أجل التوصيل وتنفيذها والإبلاغ عنها لتعزيز التوصيلية الهادفة والتحول الرقمي،

يدعو الدول الأعضاء وأعضاء القطاع إلى

1 تعزيز التقدم نحو التوصيلية الهادفة والتحول الرقمي من خلال تحديد التعهدات وتنفيذها وتوسيع نطاقها وتعبئة موارد وشراكات جديدة، بما يتماشى مع أهداف التنمية المستدامة وخطوط عمل القمة العالمية لمجتمع المعلومات وخارطة طريق الأمين العام للأمم المتحدة بشأن التعاون الرقمي؛

2 المشاركة بفعالية في تقديم التقارير وتبادل الخبرات وأفضل الممارسات بشأن تنفيذ التعهدات والالتزامات للشراكة من أجل التوصيل.